

اتفاقيات بشأن التصنيف

مقدمة

٤١٢/٥ لقد تبين منذ القرن التاسع عشر أهمية إنشاء أنظمة للتصنيف في كافة المجالات الرئيسية للملكية الصناعية (البراءات والعلامات التجارية والرسومات والتصميمات الصناعية). ولقد كان السبب المباشر لذلك إداريا بهدف التسجيل في مكاتب الملكية الصناعية الوطنية ومن ثم تنظيم أعمال التوثيق لتسهيل أعمال الاستعادة والفحص والأغراض البحثية الأخرى والحاجة إلى التنسيق على المستوي الدولي لتسهيل وكذلك تشجيع زيادة التعاون الدولي في هذه المجالات.

٤١٣/٥ على الرغم من أن التصنيف الدولي للبراءات IPC كان ضمن اتفاقيات التصنيف الأخيرة التي ستوقع إلا أنه سيتم بحثها كأول الاتفاقيات الأمر الذي يمثل انعكاسا لأهميتها العالمية وسابقتها المتعددة وحجم وثائقها.

اتفاق سترا سبورج بشأن التصنيف الدولي للبراءات

مقدمة

٤١٤/٥ تواجه مكاتب الملكية الصناعية التي عليها تداول أعداد هائلة من وثائق البراءات مشكلتين مختلفتين وهما بالتحديد التداول الإداري لطلبات البراءات والمحافظة على ملفات البحث التي تحتوى على وثائق البراءات المنشورة. تنشأ ملفات البحث لغرض البحث اللازم في الوثائق لفحص طلبات البراءات واستدعاء الوثائق المتعلقة بمجالات تقنية معينة. مطلوب أنظمة خاصة لترتيب وتنسيق الوثائق بما يحقق التداول الاقتصادي لطلبات البراءات ووثائقها ما بين المكاتب والعدد الكبير من وثائق البراءات والتي كلما زادت كلما لزم أن تكون الأنظمة أفضل.

٤١٥/٥ من ناحية يجب إعطاء طلبات إيداع البراءات رمزا أو رقما لأسباب إدارية أي للتسجيل والتداول داخل مكتب الملكية الصناعية. وعادة ما يستخدم رقم مسلسل ومن ناحية أخرى فإن طلبات البراءات يجب أيضا إعطاؤها رموزا خاصة ترتبط بالمجال أو المجالات التقنية لطلب البراءة. الغرض من هذه الرموز هو مساعدة الجمهور المعني مثل العاملين في الصناعة وأيضا لتسهيل وترتيب تصنيف وثائق البراءات لتيسير أعمال البحث واستعادة الوثائق الخاصة بالموضوعات التقنية. لقد أصبح ضروريا تطوير أنظمة التصنيف الخاصة بالنسبة لوثائق البراءات بسبب أن أنظمة التصنيف القائمة في المكاتب على سبيل المثال تبين عدم ملائمتها بالنسبة لتصنيف وثائق البراءات. بالتالي اتبعت المكاتب المختلفة أنظمة تصنيف وطنية مختلفة.

٤١٦/٥ تم إنشاء أنظمة تصنيف وطنية منذ عام ١٨٣١ في مكتب براءات الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام ١٨٧٧ في مكتب البراءات الألماني ومنذ ١٨٨٠ في مكتب براءات المملكة المتحدة. النظام الأساسي الخاص بتسجيل طلبات البراءات فقط تم تدريجيا التخلي عنه واستبداله بنظام فحص طلبات البراءات، وفي هذا الصدد يتم مقارنة البراءات مع وثائق البراءات الوطنية الموجودة. كانت الخطوة

التالية هي تضمين احدث ما وصل اليه العلم على مستوى العالم في مجال فحص طلبات البراءات بمعنى انه يتم أيضا تضمين البحث في وثائق البراءات المنشورة في الدول الأخرى. لتحقيق هذه الغاية كان على مكاتب الملكية الصناعية البحث في وثائق براءات متعددة في مجالات تقنية محددة وتحديدها من بين عدد ضخم من وثائق البراءات الأجنبية تحمل رموزاً لأنظمة تضيف وطنية أخرى.

٤١٧/٥ في محاولة لتخطي هذه المشكلة كان يتحتم إنشاء جداول مفهرسه لنظامي تصنيف دولي مختلفين. ألا أن الجداول المفهرسة كان يجب أن تكون متوافقة مع التصنيف الوطني للدولة من ناحية ومن ناحية أخرى مع جميع أنظمة التصنيف الأخرى المعنية. بالتالي لم يقدم هذا الأسلوب حلاً مقبولاً.

٤١٨/٥ إحدى الإمكانيات الأخرى للتغلب على هذه المشكلة كانت أن تعيد كل دولة تصنيف وثائق البراءات الأجنبية طبقاً للتصنيف الوطني للدولة ذاتها. وقد ثبت أيضاً أن هذا الحل غير مقبول. بسبب العدد الكبير من الوثائق المطلوب إعادة تصنيفها وان المختصين لإجراء هذا العمل يلزم أن يكونوا على مستوى عالٍ من التقنية وكذلك المعرفة باللغات الأجنبية حتى يمكنهم التعامل مع وثائق البراءات باللغات الأجنبية. وعلى ذلك وضحت الحاجة أكثر فأكثر لنظام تصنيف دولي لحل تلك المشاكل.

٤١٩/٥ أسفرت الأعوام الطويلة من التعاون الدولي والتي بدأت عام ١٩٥٦ تحت رعاية الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO عن اتفاقية ستراسبورغ بشأن التصنيف الدولي للبراءات عام ١٩٧١ حيث وفرت منتدى دولي للتصنيف الدولي للبراءات وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من ٧ أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٧٥.

المعالم الأساسية للتصنيف الدولي للبراءات واستخداماته.

٤٢٠/٥ يتأسس التصنيف الدولي للبراءات على اتفاقية دولية متعددة الأطراف تحت إدارة الويبو. يقسم هذا التصنيف التكنولوجي إلى ٨ أقسام وإلى ٢٠ قسم فرعي وإلى ١١٨ فئة وإلى ٦٢٤ فئة فرعية وإلى ما يزيد عن ٦٧.٠٠٠ مجموعة (١٠٪ منها تعد "مجموعة رئيسية" والباقي "مجموعة فرعية"). كل من الأقسام والفئات والفئات الفرعية والمجموعات الفرعية لها مسمى ولها رمز ولكل من الأقسام الفرعية عنوان. الرمز أو الرموز للفئة الفرعية أو الفئات الفرعية التي يوضحها الاختراع التقني في أي وثيقة براءة يوضع مكتب الملكية الصناعية للدولة (حيث يتم إيداع الطلب) على وثائق البراءة. وبالتالي يتم استعادة الوثيقة بناء على موضوعها وذلك بمعاونة التصنيف الدولي للبراءات.

٤٢١/٥ يوجد التصنيف الدولي للبراءات في نسختين أصليتين الإنجليزية والفرنسية وتنشرهما الويبو. كما تم أعداد ونشر الإصدار السادس من التصنيف الدولي للبراءات باللغات الصينية والتشيكية والألمانية والمجرية واليابانية والكورية والبولندية والروسية والأسبانية. مدى استخدام التصنيف الدولي للبراءات توضحه الأرقام الواردة في الملحق.

٤٢٢/٥ قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ عام ١٩٩٢ وبالتعاون مع بعض مكاتب البراءات الوطنية بتوفير IPC:CLASS نظام البحث التراكمي اللغوي المتطور للتصنيف الدولي للبراءات) على أقراص مضغوطة CD-ROM والتي تحتوي على كافة إصدارات التصنيف الدولي للبراءات بلغات أخرى. إن IPC:CLASS هو وسيلة بحث تجعل من الممكن تحديد الأماكن المختلفة من الإصدارات المختلفة للتصنيف الدولي للبراءات دون الحاجة للرجوع إلى مطبوعات عديدة وضخمة.

جمعية التصنيف الدولي للبراءات ولجنة الخبراء

٤٢٣/٥ بالانضمام لاتفاقية ستراسبورج تصبح الدولة أئوماتيكيا عضوا في جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات والتي تجتمع في

دور انعقاد عادى مرة كل عامين . إن المهمة الأكثر أهمية بالنسبة للجمعية هي اعتماد برنامج الاتحاد والميزانية . وبصفة عامة تختص الجمعية بكافة الأمور الخاصة بتطوير الاتحاد .

٤٢٤/٥ تقوم بمراجعة التصنيف الدولي للبراءات لجنة من الخبراء تضم أعضاء من كافة الدول الأطراف في الاتفاقية بهدف تحديث التصنيف أولاً بأول . إن لجنة الخبراء مراعية حقيقة أن التصنيف الدولي للبراءات هو وسيلة لتوحيد التصنيف الدولي لوثائق البراءات قد وافقت على :

- إن الغرض الأساسى هو أن يصبح التصنيف الدولي للبراءات وسيلة فعالة لاستعادة مكاتب الملكية الصناعية والمستخدمين الآخرين لوثائق البراءات ذات الشأن بغرض تأكيد الجودة وتقييم الخطوة الابتكارية (بما في ذلك تقييم التقدم التقني وجدوى الاستخدام أو النتائج) بالنسبة لطلبات البراءات ، فإنها تخدم كذلك :
- يشكل التصنيف الدولي للبراءات ، ضمن أغراض أخرى ، (سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية) .
- كوسيلة لترتيب واثاق البراءات لتسهيل الوصول إلى المعلومات التي تحتويها .
- كأساس لنشر المعلومات لكافة مستخدمي بيانات البراءات .
- كوسيلة لمعرفة احدث ما وصل اليه العلم في مجالات تقنية معينة ، و
- كأساس لإعداد إحصائيات بشأن الملكية الصناعية والتي تتيح بدورها تقييم التطور التكنولوجي في المجالات المختلفة .”

٤٢٥/٥ قائمة بالدول الأطراف في اتفاقية ستراسبورج بشأن التصنيف الدولي للبراءات توجد في الملحق .

اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات

مقدمة

٤٢٦/٥ أن اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات هو معاهدة دولية متعددة الأطراف وقعت في ١٥ حزيران (حزيران) ١٩٥٧ . ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ٨ إبريل (نيسان) ١٩٦١ وروجعت في ستوكهولم في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٦٧ وفي جنيف في ١٣ أيار (أيار) ١٩٧٧ (الوثيقة الناجمة من هذه المراجعة الأخيرة يشار إليها فيما يلي ”بوثيقة جنيف“) ويعتمد هذا البيان على أحكام وثيقة جنيف

٤٢٧/٥ يشتمل التصنيف الدولي بموجب اتفاق نيس على ما يلي :

- قائمة بالفئات مشفوعة ، حيثما يكون مناسباً ، بملاحظات توضيحية وتتضمن القائمة ٤٣ فئة للسلع و ٨ فئات للخدمات . ،
- قائمة هجائية بالسلع والخدمات (يشار إليها فيما يلي بالقائمة الهجائية) توضح الفئة التي تدرج فيها أي سلعة أو خدمة

٤٢٨/٥ يوجد تصنيف نيس فى نصين أصليين : أحدهما باللغة الإنجليزية والآخر بالفرنسية . وأيضاً توجد حالياً نصوص رسمية أخرى أو ترجمات رسمية لتصنيف نيس فى اللغات التالية: الصينية والكرواتية والتشييكوسلوفاكية والهولندية والدنمركية والألمانية والإيطالية واليابانية والليتوانية والمقدونية والنرويجية والبولندية والبرتغالية والروسية والسلوفانية والأسبانية والسويدية .

النطاق القانوني وتطبيق اتفاق نيس

٤٢٩/٥ بموجب المادة ٢ (٣) من اتفاق نيس، على دول اتحاد نيس ان تدون في الوثائق الرسمية والمنشورات بشأن تسجيلات العلامات، أرقام فئات التصنيف التي تندرج تحتها السلع أو الخدمات التي سجلت لها العلامة.

٤٣٠/٥ أن تأثير تصنيف نيس هو ذلك الذي تعطية اياه كل دولة طرف في اتحاد نيس. فعلى سبيل المثال، لا يلزم التصنيف دول اتحاد نيس لا فيما يتعلق بتقييم نطاق الحماية للعلامة ولا فيما يتعلق بالاعتراف بعلامات الخدمة (المادة ٢ (١)).

٤٣١/٥ إضافة إلى ذلك تنص المادة ٢ (٢) من اتفاق نيس ان كل من دول اتحاد نيس تحتفظ بالحق في استعمال تصنيف نيس إما كنظام أساسي أو كنظام فرعي بمعنى أن دول اتحاد نيس حرة في اعتماد تصنيف نيس للسلع والخدمات كتصنيف وحيد يستعمل لأغراض تسجيل العلامات أو الاحتفاظ بالنظام القومي القائم لتصنيف السلع والخدمات واستعمال تصنيف نيس كتصنيف إضافي والذي سوف يظهر أيضاً في النشر الرسمي للعلامات.

٤٣٢/٥ أخيراً، تشترط المادة ٢ (٤) من اتفاق نيس ان المصطلح الوارد في القائمة الهجائية للسلع والخدمات لاتفاق نيس لا يؤثر بأي طريقة على أي حقوق تكمن في ذلك المصطلح.

جمعية اتحاد نيس ولجنة الخبراء

٤٣٣/٥ حالما تصبح دوله طرفاً في اتفاق نيس، فهي تصبح تلقائياً طرفاً في جمعية اتحاد نيس. تجتمع الجمعية في جلسة عادية مرة كل سنتين وتتناول الجمعية جميع الأمور التي تخص أداره وتطوير الاتحاد الخاص وتطبيق اتفاق نيس. وبشكل خاص، تحدد الجمعية البرنامج وتعتمد ميزانية الاتحاد.

٤٣٤/٥ أيضاً تمثل كل دوله طرف في اتفاق نيس في لجنة الخبراء المنشأة بموجب الاتفاق وتقوم لجنة الخبراء بما يلي:

- اتخاذ قرارات بشأن أي تغييرات تجرى للتصنيف.
- توجيه توصيات لدول الاتحاد الخاص لغرض تسهيل استعمال التصنيف وتطوير تطبيقه الموحد
- اتخاذ أي تدابير من شأنها تيسير تطبيق التصنيف من قبل الدول النامية دون أي أعباء مالية على ميزانية الاتحاد الخاص أو المنظمة
- إنشاء لجان فرعية ومجموعات عمل طبقاً لصلاحياتها

٤٣٥/٥ عملياً تفحص التغييرات المقترحة لاتفاق نيس من قبل تلك اللجان الفرعية أو مجموعات العمل ومن ثم ينبغي اعتمادها من قبل لجنة الخبراء لدمجها في التصنيف.

٤٣٦/٥ بالتالي تمكن عضوية اتحاد نيس الدول أن تشارك بنشاط في المراجعات الدورية لاتفاق نيس بشأن التصنيف وتكييف التصنيف للتطورات التقنية والمصالح القومية إلى أقصى حد ممكن.

استعمال وتحديث تصنيف نيس

٤٣٧/٥ إلى جانب الدول الأطراف في اتفاق نيس، تستخدم العديد من الدول تصنيف نيس وبالتالي يزيد عدد الدول التي تستخدم اتفاق نيس عن المائة.

٤٣٨/٥ تم إنشاء خدمة تصنيف العلامات في المكتب الدولي للويبو . وهي تهدف إلى تقديم المشورة في التصنيف لأي شخص يطلب الخدمة . وقد يكون طالب التصنيف مكتب قومي لأي دولة أو وكيل أو فرد أو شركة خاصة . وهذه الخدمة مفيدة بشكل خاص حيث يكون من الضروري تصنيف منتجات جديدة أو منتجات لم تذكر في القائمة الهجائية بالتالي قد تثير صعوبات في التصنيف .

٤٣٩/٥ يجب تحديث اتفاق نيس على الدوام . ويجب أن نتذكر ان المسودة الكاملة الاولى للقائمة الهجائية تم وضعها في سنة ١٩٣٥ . واعتمدت مسودة معدلة في مؤتمر نيس الدبلوماسي في سنة ١٩٥٧ . وخلال كل هذه الأعوام اخفت العديد من السلع المذكورة في القائمة الهجائية الأولى من السوق في حين ظهرت العديد من المنتجات الأخرى . فعلى سبيل المثال ، ظهرت سلع جديدة مصنوعة من البلاستيك كما ظهرت أنظمة الليزر والحاسب الآلي وأنظمة معالجة الكلمات وحدث هذا ثورة في الطرق التقليدية للعمل بشكل كامل . جميع هذه السلع الجديدة يجب أن تضمن في القائمة الهجائية ويجب إزالة المنتجات التي لم تعد تسوق . تقوم لجنة الخبراء بتحديث تصنيف نيس واللجنة مكونة من ممثلين للدول الأطراف في اتفاق نيس (انظر الفقرات ٤٠٤/٥ و ٤٠٦/٥ أعلاه) .

٤٤٠/٥ تجتمع لجنة الخبراء بشكل منتظم مرة كل خمس سنوات بدعوة من المدير العام للويبو . وتقرر لجنة الخبراء التعديلات التي ينبغي ان تدرج في القائمة الهجائية بشأن صياغة عناوين الفئات والملاحظات التوضيحية المرتبطة بها وكذلك الملاحظات العامة التي تسبق قائمة الفئات .

٤٤١/٥ قد تتخذ التعديلات على القائمة الهجائية الأشكال التالية:

- حذف مصطلح من القائمة الهجائية . وهذا يحدث خاصة في الحالات حيث لم يعد المنتج موجوداً في السوق أو حيث يغطي مصطلح أكثر عمومية المنتج المعني .
- إضافة منتج للقائمة الهجائية . تضاف المنتجات إلى القائمة الهجائية اذا كانت بنود جديدة قد ظهرت في السوق في الفترة ما بين جلستين للجنة الخبراء .
- تعديل صياغة مصطلح في القائمة الهجائية: من الضروري احياناً تفصيل الصياغة القائمة بإضافة وظيفة أو غرض منتج وللتمييز بين الألفاظ المتجانسة التي يجب أن تصنف بطريقة مختلفة .
- نقل منتج من فئة إلى أخرى . على الرغم من أن هذا التغيير نادراً جداً، بيد أنه من الضروري احياناً القيام به .

٤٤٢/٥ ايضاً تجرى مراجعة دائمة لصياغة عناوين الفئة والملاحظات التوضيحية من أجل تحسين تعريف محتوى كل فئة وتكييفها للتغيرات في التجارة والصناعة .

٤٤٣/٥ يجوز للمدير العام للويبو ان يدعو الدول التي ليست اطرافاً في اتفاق نيس والمؤسسات الدولية الحكومية التي تتخصص في العلامات وكذلك ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية لإرسال مراقبين إلى اجتماعات لجنة الخبراء .

٤٤٤/٥ عملياً يتم تحديث تصنيف نيس كما يلي : أولاً ، يدعو المكتب الدولي الدول الأطراف في اتحاد نيس بأن ترسل تلك الدول أي تغييرات مقترحة للتصنيف الذي ترغب ان تنظر فيه لجنة الخبراء . ثم يعد المكتب الدولي وثيقة بناءً على المقترحات المستلمة والتي يرسلها بدوره إلى الدول الأطراف لمجموعة العمل للإعداد للفحص . وعندما تجتمع المجموعة ، يقدم أعضائها ملاحظاتهم ويجري اتخاذ قرار بشأن التوصيات التي تقدم إلى لجنة الخبراء ، أي تحديد التوصيات التي قبلت والتوصيات التي ينبغي رفضها أو بأي طريقة ينبغي تعديلها قبل قبولها . وكننتيجة لحقيقة أن عدد الدول الممتلة في مجموعة

العمل للإعداد هو قليل نسبياً، يسير العمل بسرعة أكبر من حالة لجنة الخبراء. وبالتالي تستطيع لجنة الخبراء البت في المقترحات بالتعديلات التي نوقشت والتي ينبغي ان لا تفضي إلى جدال طويل.

٤٤٥/٥ بيان الدول الأطراف في اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات بغرض تسجيل العلامات موجود بالملحق.

اتفاق فيينا لوضع تصنيف دولي للعناصر التصويرية للعلامات

مقدمة

٤٤٦/٥ تم اعتماد اتفاق فيينا الذي وضع بموجبه تصنيف دولي للعناصر التصويرية للعلامات في ١٢ حزيران (حزيران) ١٩٧٣ من قبل مؤتمر دبلوماسي عقد في فيينا في النمسا، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ٩ أغسطس (آب) ١٩٨٥.

الملامح الرئيسية للاتفاق

٤٤٧/٥ يتوافق الاتفاق بشكل وثيق مع الوثائق الأخرى وخاصة مع اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لغرض تسجيل العلامات بتاريخ ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٧ واتفاق ستراسبورغ بشأن التصنيف الدولي للبراءات بتاريخ ٢٤ مارس (آذار) ١٩٧١.

٤٤٨/٥ كما هو الحال في الاتفاقات المذكورة أعلاه، أنشئ اتفاق فيينا، بموجب اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية، كاتحاد خاص (يشار إليه فيما يلي بالاتحاد) يستعمل تصنيف موحد للعناصر التصويرية للعلامات (المشار إليها فيما يلي بالتصنيف الدولي). يحتوى عدد كبير من العلامات التجارية وعلامات الخدمة مثل تلك العناصر التصويرية ويسهل هذا التصنيف تحديد العلامات التي تتألف من عناصر مماثلة ومشابهة.

٤٤٩/٥ تم تعريف التصنيف الدولي في الاتفاق بأنه يشتمل على "قائمة من الفئات والأقسام والفروع التي ترتب فيها العناصر التصويرية للعلامات بالإضافة إلى ملاحظات تفسيرية كلما تطلب الحال". والنسخة الأصلية، باللغة الإنجليزية وباللغة الفرنسية، من التصنيف الدولي مودعة حالياً مع المدير العام لليوبو. وجرى إعداد نسخة ألمانية وأسبانية من قبل المكتب الدولي.

٤٥٠/٥ بما إن الهدف الرئيسي للتصنيف هو تسهيل البحث التوقعي، فليس للتصنيف تأثير على نطاق الحماية المقدمة لعلامة بموجب الاتفاق نفسه. ومع ذلك للدول كامل الحرية في إعطاء التصنيف النطاق القانوني الذي ترغبه خارج النطاق الإداري البسيط المقدم طبقاً للاتفاق.

٤٥١/٥ يجوز لدول الاتحاد استعمال التصنيف الدولي إما كنظام أساسي أو نظام فرعي. وبعبارة أخرى الدول حرة في اعتبار التصنيف الدولي كتصنيف وحيد ينبغي أن يستعمل أو أن تستعمله في نفس الوقت كتصنيف وطني.

٤٥٢/٥ يقتضي الاتفاق من المكاتب المسؤولة في دول الاتحاد إن تذكر في الوثائق الرسمية والمنشورات التي تتعلق بالتسجيلات والتجديدات للعلامات عدد الفئات والأقسام والفروع التي يمكن ترتيب العناصر التصويرية للفئات فيها. ومع ذلك هذا المتطلب ليس بأثر رجعي إلى حد أن مكاتب الدول الأطراف في الاتفاق لا يقتضى منها تصنيف العلامات التصويرية

المسجلة قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ في أراضيها . ومن جانب آخر يجب تصنيفها عندما تجدد تلك التسجيلات .

٤٥٣/٥ يجب أن تسبق أرقام الفئات والأقسام والفروع المذكورة في الوثائق والمنشورات الرسمية التي تتعلق بالتسجيلات بكلمات "تصنيف العناصر التصويرية" أو تسبق باختصار "ئس المحدد من قبل لجنة الخبراء (انظر الفقرة ٤٢٨/٥ أدناه) .

٤٥٤/٥ يسمح الاتفاق للدول الأطراف بالاحتفاظ بإمكانية عدم تطبيق التصنيف الدولي (أو عدم تطبيقه كله) فيما يخص الأقسام الفرعية الدقيقة، أي الفروع . وهذا الحكم مهم وخاصة للمكاتب التي تسجل فقط عدد صغير من العلامات .

٤٥٥/٥ لا يحتوى التصنيف الدولي على الفروع المطلوبة لوضع جميع العناصر التصويرية فحسب وإنما أيضاً يحتوى على فروع مساعدة المقصود بها العناصر التصويرية المغطاة فعلاً بالفروع (الرئيسية) ولكن التي يعد من المفيد تقسيمها إلى مجموعات طبقاً لمعيار محدد من أجل تسهيل البحث .

٤٥٦/٥ بعكس ذلك يقتضي من الدول الأطراف في الاتفاق أن تطبق التصنيف الدولي كما هو قائم . فعلى سبيل المثال لا يجوز لها تغيير محتوى أو عدد الفئات أو الأقسام أو الفروع أو أن تجمع الأقسام المختلفة لتشكل قسماً واحداً أو ابتكار فروع جديدة سواء أكانت رئيسية أو مساعدة .

٤٥٧/٥ بما أنه ليس من الممكن وضع التزامات مباشرة على المنظمات الدولية الحكومية، ينص الاتفاق انه إذا عهدت دولة طرف في الاتفاق بتسجيل العلامات إلى هيئة دولية حكومية، فيجب أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان أن تلك الهيئة تستعمل التصنيف الدولي طبقاً للاتفاق . وحالما تقوم بذلك، ستكون الهيئة في نفس وضع المكتب القومي فيما يخص تطبيق التسجيل الدولي . وبشكل خاص سيكون لها نفس إمكانية التحفظ المشار إليه أعلاه .

٤٥٨/٥ انشأ الاتفاق لجنة خبراء للقيام بتعديلات وإضافات، كما تقتضيه التغييرات في التقنية والتجارة أو كما تمليه الخبرة على التصنيف الدولي . وتتألف لجنة الخبراء من ممثلين من دول الاتحاد، وبالإضافة إلى عملها في المراجعة الموصوف أعلاه، عليها مهمة تسهيل استعمال التصنيف - وبخاصة من قبل الدول النامية - وتحسين تطبيقه الموحد . ويجوز أن تمثل المنظمات الحكومية الدولية المتخصصة في مجال العلامات، وأيضاً المنظمات الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية الأخرى، كمراقبين إذا اتخذ قرار بذلك من قبل لجنة الخبراء أو المدير العام .

٤٥٩/٥ يجرى تبليغ التعديلات والإضافات التي تقدمت بها لجنة الخبراء بالإضافة إلى توصياتها من قبل المكتب الدولي للويبو إلى المكاتب المختصة في دول الاتحاد وتدخل حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من التبليغ . ويجرى تضمينها في النسخة الأصلية المودعة لدى المدير العام للويبو . أضيف إلى ذلك يضيف المكتب الدولي للويبو التعديلات والإضافات في التصنيف وينشرها في الدوريات التي تحددها جمعية الاتحاد .

مزايا التصنيف الدولي

٤٦٠/٥ يتطلب تدويل العلاقات الصناعية والفنية والتجارية لابتكار أدوات موحدة للعمل في مجال الملكية الصناعية . وتلك هي الحالة في التصنيفات الدولية التي توضع بموجب التعاون بين الدول وبناء عليها يتم تزويد المكاتب القومية بالوسائل التي بدونها كان كل منهم سوف يجبر على إنشائها وإعمالها . وعندما يجرى تبادل الوثائق، فلن تكون هناك حاجة إلى إعادة تصنيفها .

٤٦١/٥ وهذه المزايا ذات قيمة بشكل خاص للدول النامية التي لا تملك دائماً الموظفين الضروريين للقيام بتلك المهام . وهذا يسمح لهم بتحقيق وفورات ملحوظة في الوسائل والوقت لكي يستطيعوا أن يكرسوا أنفسهم لأولويات أخرى

٤٦٢/٥ في مجال العلامات بالتحديد، هناك بالفعل التصنيف الدولي للسلع والخدمات الذي وضع بموجب اتفاق نيس في ١٥ حزيران (حزيران) ١٩٥٧ . وهو يوفر وسيلة عمل جرى إثبات نفعها وفعاليتها للمكاتب المسؤولة عن البحث التوقعي .

٤٦٣/٥ بيد أنه في القيام بتلك البحوث، من الضروري أيضاً تصنيف العناصر التصويرية للعلامات . وبالتالي يسهل التصنيف الموحد عمل البحث التوقعي للمكاتب القومية . ويستعمل المكتب الدولي للويو بدوره التصنيف الدولي للعناصر التصويرية للعلامات لتشفير العلامات التصويرية المسجلة دولياً بموجب اتفاق مدريد وبموجب البروتوكول بشأن اتفاق مدريد .

٤٦٤/٥ الدول الأطراف في اتفاق فينيا بشأن التصنيف الدولي للعناصر التصويرية للعلامات مذكورة في الملحق .

اتفاق لوكارنو لوضع تصنيف دولي للرسوم الصناعية

مقدمة

٤٦٥/٥ أن اتفاق لوكارنو لوضع تصنيف دولي للتصميمات والنماذج الصناعية هو معاهدة دولية متعددة الأطراف وقعت في ٨ أكتوبر (تشرين ثاني) ١٩٦٨ . ودخلت حيز التنفيذ في ٢٧ إبريل (نيسان) ١٩٧١ .

٤٦٦/٥ أنشأت الاتفاقية لجنة من الخبراء لإجراء التعديلات والإضافات حسب ما تتطلبه التغيرات في التكنولوجيا والتجارة، أو حسب ما تمليه الخبرة على التصنيف الدولي .

٤٦٧/٥ يشتمل تصنيف لوكارنو على ثلاثة أجزاء هي :

- قائمة بالأصناف والأصناف الفرعية وفي مجموعها هناك ٣١ صنفاً و ٢١١ صنفاً فرعياً .
- قائمة مرتبة هجائياً للسلع التي تجسد فيها التصميمات أو النماذج الصناعية وتحتوي هذه القائمة على حوالي ٦٠٠٠ بيان .
- ملاحظات توضيحية .

٤٦٨/٥ جرى وضع تصنيف لوكارنو باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وكل من النصين أصلي على حد سواء . ويجوز إصدار النصوص الرسمية لتصنيف لوكارنو، بلغات أخرى طبقاً لقرار الجمعية، بعد التشاور مع الحكومات المعنية من قبل المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو) .

٤٦٩/٥ وحالياً جرى إعداد ترجمات لتصنيف لوكارنو باللغات الألمانية والأسبانية والإيطالية والبرتغالية .

الأثر القانوني واستعمال تصنيف لوكارنو

٤٧٠/٥ وفقاً للمادة ٢ (٣) من اتفاق لوكارنو، يجب أن تتضمن مكاتب الملكية الصناعية لدول اتحاد لوكارنو، في الوثائق الرسمية خدمات إيداع أو تسجيل التصميمات والنماذج وكذلك أرقام الأصناف والأصناف الفرعية لتصنيف

لوكارنو التي ترتب فيها السلع التي تجسد التصميمات والنماذج إذا كانت قد نشرت بشكل رسمي في المنشورات المعنية.

٤٧١/٥ يجوز لكل بلد أن تنسب إلى ذلك التصنيف العواقب القانونية، إن وجدت، التي تعتبرها مناسبة . وبشكل خاص لا يلزم تصنيف لوكارنو دول اتحاد لوكارنو فيما يخص طبيعة ونطاق الحماية المتوفرة للنموذج الصناعي أو التصميم في تلك الدول (المادة ٢ (١)).

٤٧٢/٥ علاوة على إلى ذلك تنص المادة ٢ (٢) من اتفاق لوكارنو على أن كل من دول اتحاد لوكارنو تحتفظ بالحق في استعمال تصنيف لوكارنو أما كنظام أساسي أو فرعي . وهذا يعني أن كل دول اتحاد لوكارنو حرة في اعتماد تصنيف لوكارنو كتصنيف وحيد يستعمل للتصميمات والنماذج الصناعية أو إبقاء نظام التصنيف القومي القائم للتصميمات والنماذج الصناعية واستعمال تصنيف لوكارنو كتصنيف إضافي يتم تضمينه أيضاً في الوثائق والمنشورات الرسمية بشأن الإيداع أو التسجيل للتصميمات والنماذج .

٤٧٣/٥ واخيراً، تنص المادة ٢ (٤) من اتفاق لوكارنو أن إدخال أي كلمة في القائمة المرتبة هجائياً للسلع ليس تعبيراً لرأي لجنة الخبراء حول ما إذا كانت الكلمة تخضع لحقوق استثنائية أم لا .

٤٧٤/٥ الدول الأطراف في اتفاق لوكارنو بشأن التصنيف الدولي للتصميمات والنماذج الصناعية مذكورة في الملحق .